

## منظمة العفو الدولية

### بيان للتداول العام

رقم الوثيقة: MDE 28/8665/2018

25 جوان / يونيو 2018

### الجزائر: يجب إسقاط التهم عن ستة نشطاء في الجزائر

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه يجب على الادعاء العام الجزائري إسقاط جميع التهم الموجهة إلى ستة نشطاء يواجهون أحكاماً بالسجن بسبب دعمهم لمحامي حقوق الإنسان المهدد بالحبس. ومن المزمع أن تصدر المحكمة الابتدائية في مدينة غرداية بوسط الجزائر حكماً في محاكمتهم غداً.

يحاكم كل من: فتحي غراس، مرشح الانتخابات الرئاسية لعام 2019 عن "الحركة الديمقراطية الاجتماعية"، وحميد فرحي عضو "الحركة الديمقراطية الاجتماعية"؛ وعبد القادر خربة، وقدر شويشة وأحمد منصري، وجميعهم أعضاء في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان؛ وندير دبوز، ابن شقيق المحامي المدافع عن حقوق الإنسان صلاح دبوز - يحاكم جميعهم بتهم التحريض على تجمع ذي طبيعة غير مسلحة، وإهانة مسؤول عام، ورفض الالتزام بقانون. وطلب الادعاء العام من القاضي إصدار حكم بالسجن لمدة ستة أعوام على المتهمين ودفع غرامة مالية قدرها 100 ألف دينار جزائري (853 دولار أمريكي).

ويبدو أن الاتهامات بسبب محاولتهم لإظهار التضامن مع صلاح دبوز خلال جلسة استماع في 13 جويلية / تموز 2016 في محاكمته في ولاية غرداية. فقد ألقت الشرطة القبض على الرجال الستة في حوالي الساعة التاسعة صباحاً بينما هم في مقهى قريب انتظاراً لبدء جلسة الاستماع.

وقد أفرجت الشرطة عن الستة في وقت متأخر من ذلك اليوم، ووجه الادعاء العام التهم إليهم فقط في فيفري / فبراير 2017.

وقالت هبة مرايف، مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة العفو الدولية: "لقد تأكدت هذه الطبيعة الزائفة لهذه الاتهامات بالتأخير غير العادي في قرار المدعي العام بمتابعتها". ولا ينبغي أن يسجن أي شخص لمجرد أنه كان ينوي حضور جلسة محاكمة لأحد الزملاء، فيجب إسقاط هذه التهم فوراً".

في 4-5 جويلية / تموز، من المقرر أن تراجع لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة امتثال الجزائر للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفي تقديم تقريرها إلى اللجنة المعنية بالجزائر، دعت منظمة العفو الدولية السلطات الجزائرية إلى احترام التزاماتها بموجب المادتين 19 و 21 التي تكفل الحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي.